



اتفاقية فتح حساب تداول في الأسواق المالية الخارجية

طرف أول: شركة الوساطة للأوراق المالية
طرف ثاني (المستثمر):

حيث أن الطرف الأول من الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط الوساطة في الأسواق المالية الخارجية، وحيث أننا نحن الموقعين أدناه (الطرف الثاني) نرغب في التعامل بالأوراق المالية في الأسواق المالية الخارجية، والاستفادة من أية خدمات إضافية يقدمها الطرف الأول في هذه الأسواق فقد تم التوافق بين الطرفين على التعامل بعد أن صرحا بأهليتهما للتعاقد وفق الشروط التالية:

أولاً: المقدمة:-

1. تعتبر هذه الاتفاقية ملحقاً ومكملاً للاتفاقية السابق توقيعها بين الطرفين (اتفاقية التداول في بورصة فلسطين) وجزء لا يتجزأ منها.
2. تُطبق على هذه الاتفاقية القوانين والأنظمة السارية في كل من بورصة فلسطين والأسواق المالية الخارجية المتداول بها بحيث تكون الأولوية للأنظمة والقوانين السارية في فلسطين.
3. يقوم الطرف الأول بتسجيل/ إثبات أوامر تداول الأوراق المالية (شراء، بيع، تعديل، إلغاء) لدى الأسواق المالية الخارجية إلكترونياً عن طريق وسيط مالي مرخص في تلك الأسواق أو بأية طريقة أخرى يجدها الطرف الأول مناسبة لضمان تسجيل/إثبات أوامر تداول الطرف الثاني في تلك الأسواق خلال فترة التداول بالسرعة المتاحة وضمن البدائل المتاحة للطرف الأول، ولا يتحمل الطرف الأول مسؤولية أية أضرار أو خسائر قد تنتج عن حدوث أعطال أو معيقات فنية كانتقطاع الاتصال وخطوط الإنترنت أو خلل في برامج التداول الإلكترونية و/أو أي قوة قاهرة خارجة عن قدرة الطرف الأول وسيطرته، وتمنع الطرف الأول من القيام بالأعمال موضوع الاتفاق.
4. نظراً لإجراءات التداول المعمول بها في ادخال أوامر التداول على برنامج التداول الإلكتروني الخاص بالوسيط المعتمد للطرف الأول فإنه قد يحدث أحياناً تأخير في ادخال أوامر تداول الطرف الثاني على تلك البرامج في الأسواق الخارجية، و يقوم الطرف الأول بعد تنفيذ تلك الأوامر بإثباتها لصالح الطرف الثاني في سجلاته الخاصة حسب الإجراءات المعمول بها لدى الطرف الأول.
5. يعتبر الطرف الأول رقم حساب تداول الطرف الثاني في بورصة فلسطين ورقم حسابه المستخدم محاسبياً مرجعاً للتعامل في الأسواق المالية الخارجية في سجلات الشركة ومرجعاً لتنفيذ تعليمات ومعاملات الطرف الثاني.

ثانياً: التزامات الطرف الأول:-

1. يلتزم الطرف الأول بإصدار كشوفات حركة بالمعاملات والأرصدة للطرف الثاني متى رغب في ذلك بحيث تشمل تلك الكشوفات معاملات وأرصدة الطرف الثاني بعملة التداول المختلفة والتي يتم إثباتها في دفاتر وسجلات الطرف الأول الحسابية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والأنظمة المحلية النافذة وتعليمات هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وبورصة فلسطين للأوراق المالية، ويُعتبر الطرف الثاني موافقاً مالم يسجل اعتراضه خلال 15 يوماً من استخراجهم.
2. يعمل الطرف الأول على إبلاغ/ إشعار الطرف الثاني بعمليات التداول المنفذة عند نهاية التداول اليومي هاتفياً أو بأية طريقة أخرى يجدها الطرف الأول مناسبة لإعلامه، مع عدم تحمل الطرف الأول المسؤولية عن عدم قدرة الطرف الثاني على استلام اتصالات/ إشعارات الطرف الأول نتيجة أي معيقات فنية أو تقنية خارجة عن سيطرة الطرف الأول.
3. يلتزم الطرف الأول بتسديد المستحقات المالية للطرف الثاني والناجمة عن بيع الأوراق المالية أو توزيعات الأرباح النقدية أو أي مبالغ أخرى بعملة الدولار أو بأي عملة متاح للطرف الأول تسديدها بعد انقضاء فترة التسوية المعلومة (حسب أنظمة كل سوق على حدا) وذلك عن طريق شيك "يُصرف للمستفيد الأول فقط" أو حوالة بنكية لصالح الطرف الثاني أو بأية طريقة أخرى متاح للطرف الأول استخدامها باستثناء الصرف النقدي بناءً على تعليمات هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، ولا يتحمل الطرف الأول أية مسؤولية في حال حدوث أي خلل فني وأي سبب آخر خارج عن قدرة الطرف الأول وسيطرته ومن شأنه أن يؤخر عمليات التحويلات البنكية و/أو تحويل العملة.
4. يلتزم الطرف الأول بإجراء وتنفيذ العمليات التالية على حسابات ومحافظ الطرف الثاني وفقاً للإجراءات المعلنة الصادرة من الشركات المدرجة وبحسب التعليمات المتبعة في السوق المالي الخارجي:



- توزيع الاسهم المجانية أو أي أداة تستحدثها الأسواق المالية الخارجية على محافظ الطرف الثاني دون تحمل الطرف الأول أية مسؤولية اتجاه التأخر في إتاحتها للتداول من قبل الوسيط المعتمد الذي يتعامل معه الطرف الأول، كما يحق للطرف الأول جبر الكسور عند التوزيع في حدود المعقول.
- توزيع الأرباح النقدية على حسابات الطرف الثاني دون تحمل الطرف الأول أية مسؤولية اتجاه التأخر في التوزيع سواء كان هذا التأخير من قبل وسيط الطرف الأول أو بسبب التحويلات البنكية أو أي سبب خارج عن سيطرة الطرف الأول مع عدم تحمل الطرف الأول أية مسؤولية اتجاه التغيير في أسعار الصرف.
- توزيع حقوق الإكتتاب في محافظ الطرف الثاني وفق الإجراء المعتمد من الطرف الأول، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات الإكتتاب وما يترتب عليها من توزيع الاسهم المكتتب بها وذلك نيابة عن الطرف الثاني وبناءً على طلب الطرف الثاني دون تحمل الطرف الأول أية مسؤولية اتجاه أي نوع من المعيقات التي تمنع الإكتتاب وتكون خارجة عن قدرة الطرف الأول وسيطرته.
- تنفيذ أي إجراءات كتنجزئة/ تجميع الأوراق المالية وتخفيض رأس المال على محافظ الطرف الثاني وفقاً لتفاصيل الإجراء المعلنة ودون تحمل الطرف الأول أية مسؤولية عن التأخير في تنفيذ ذلك الإجراء لأسباب خارجة عن قدرة الطرف الأول وسيطرته.

ثالثاً: التزامات الطرف الثاني:-

1. يلتزم الطرف الثاني باحترام الأنظمة والقوانين المعمول بها وعدم مخالفتها وفي حال ثبت غير ذلك يوقف التعامل معه و يمنع من الشراء و يسمح له بتصفية محفظته ضمن فترة زمنية تحددها الجهات الرقابية.
2. يفوض الطرف الثاني الطرف الأول تنفيذ تعليمات التداول (بيع - شراء - تعديل - إلغاء) للأوراق المالية المدرجة في الأسواق الخارجية سواء كانت هذه التعليمات خطية على اختلاف أنواعها (فاكس - تلكس - بريد الكتروني) أوهاتفية.
3. يقر الطرف الثاني بأنه يتحمل مسؤولية ما يطرأ على قيمة الأوراق المالية التي تم شراؤها لحسابه من تغيرات مثل ارتفاع أو انخفاض أسعار تلك الأوراق المالية أو أية تغيرات أخرى.
4. يلتزم الطرف الثاني بسداد قيمة الأوراق المالية التي تم شراؤها تحت حساب الطرف الأول لصالحه، بالإضافة إلى جميع العمولات و المصاريف المترتبة على عمليات التداول وذلك خلال فترة التسوية المعلومة، وفي حال عدم التزام الطرف الثاني بالتسديد يقوم الطرف الأول ببيع الأوراق المالية الخاصة بالطرف الثاني وفقاً لسعر السوق السائد في حينه ومطالبة الطرف الثاني بأية مبالغ إضافية مالم تف قيمه الأوراق المالية المباعة بالمبالغ المطالب بتسديدها.
5. يلتزم الطرف الثاني بسداد كامل قيمة العمولات والمصاريف مقابل الخدمات التي يقدمها له الطرف الأول (الشراء - البيع - الإكتتاب - التحويل الإرثي - غيرها) وأي عمولات ومصاريف أخرى قد تطرأ مستقبلاً .
6. يلتزم الطرف الثاني قبل القيام بعملية الإكتتاب بتوفير كامل قيمة الإكتتاب في حسابه وفق الإجراء المعلن والعمولات المحددة .
7. يلتزم الطرف الثاني بإعلام الطرف الأول عند تغيير عنوانه أو وسائل الاتصال به وكذلك في حالات السفر للخارج، ويحق للطرف الأول في حال تغييب الطرف الثاني وانقطاع سبل الإتصال به أن يقوم ببيع جزء أو كامل المحفظة لتحصيل مستحقات الطرف الأول المالية والمترتبة على ذمة الطرف الثاني ودون تحمل الطرف الأول أية مسؤولية عن تغيير أسعار الأوراق المالية و أسعار الصرف و أية أضرار أو خسائر قد تنتج عن ذلك.
8. يلتزم الطرف الثاني بالمصادقة على كشوفات الأرصدة و المعاملات الخاصة به فور إبلاغه من الطرف الأول وذلك التزاماً بتعليمات هيئة رأس المال الفلسطينية ، وفي حال عدم مصادقته الطرف الثاني خلال 15 يوم من إبلاغه يعتبر ذلك إقرار منه بصحة أرصده ويُعفى الطرف الأول من المسؤولية.
9. يقر الطرف الثاني بأسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي التي يقوم الطرف الأول باعتمادها ويحق للطرف الأول تحديد سعر خاص بالشراء وسعر خاص بالبيع، وفي حال طلب الطرف الثاني إجراء تحويل العملة الأجنبية إلى عملة الدولار الأمريكي يعمل الطرف الأول على تنفيذ طلب الطرف الثاني وفقاً للمحددات والأنظمة المعمول بها في الأسواق الخارجية ولا يتحمل الطرف الأول أية مسؤولية تجاه تأخر وسيط الطرف الأول في إجراء التحويل المالي المطلوب.

رابعاً: عمولات التداول :-

يتقاضى الطرف الأول عمولة لقاء الخدمات التي يقدمها للطرف الثاني في الأسواق المالية الخارجية (الشراء - البيع - الإكتتاب - التحويل الإرثي) أو أية عمولات أخرى قد يتم استحداثها بحيث يتم تحديد قيمة تلك العمولة من قبل الطرف الأول وفقاً للأصول المتبعة وبما يتفق مع طبيعة التداول في الأسواق



المالية الخارجية، ويستطيع الطرف الثاني الاطلاع على قيمة ونسب العمولات المعتمدة من قبل الطرف الأول من خلال الرابط التالي www.alwasata.ps ويحق للطرف الأول إجراء تعديلات على العمولات والاعلان للطرف الثاني بذلك.

خامساً: المخاطر :

1. يصرح الطرف الثاني بأنه على علم تام وكامل بالمخاطر التي قد يتعرض لها أثناء استثماره بالأسواق الخارجية والتي يكون منها على سبيل المثال وليس الحصر .
1. تعرض الطرف الثاني لمخاطر تذبذب الأسعار التي قد تؤدي إلى إلحاق الخسارة وتآكل صافي المحفظة وذلك في حال انخفضت أسعار الأوراق المالية بشكل جوهري.
2. تعرض الطرف الثاني لمخاطر السوق نتيجة تعامله مع الأسواق الخارجية التي تتأثر بالأحداث العالمية .
3. تعرض الطرف الثاني لمخاطر شطب الشركات المدرجة في الأسواق الخارجية وبالتالي يصبح هناك صعوبة في التواصل والقدرة على بيع تلك الأوراق المالية، كما قد يتعرض لمخاطر افلاس أو تصفية الشركات.
4. تعرض الطرف الثاني لمخاطر التغير بأسعار الصرف وفي بعض الأحوال عدم القدرة على تحويل العملة وكذلك التأخر في تحصيل قيمة المبيعات والتوزيعات النقدية.
5. تعرض الطرف الثاني في بعض الحالات لمخاطر التأخير في تحويلات العملة، التحويلات المالية، إدراج الأرباح المجانية، إدراج الإكتتاب، إدراج حقوق الإكتتاب، تجزئة الأوراق المالية، تخفيض رأس المال وغيرها من الإجراءات التي قد تُنفذ في الأسواق الخارجية قبل تنفيذها على محافظ وحسابات الطرف الثاني.
6. تعرض الطرف الثاني لمخاطر التأخر في وضع الأوامر و/أو فقدان الأسيقية التي قد تنتج عن أي خلل الفني و/أو تقني نتيجة تعطل الاتصال و/أو خطوط الإنترنت و/أو أي خلل في برامج التداول الإلكتروني .

سادساً: مدة الاتفاقية:-

1. تعتبر الاتفاقية سارية المفعول لمدة عام واحد من تاريخ توقيعها من قبل طرفيها وفي حال عدم قيام أي من طرفي العقد بفسخها يعتبر ذلك تجديد تلقائي لعام اخر .
2. يحق للطرف الأول إجراء تعديلات على الاتفاقية بما يتماشى مع متطلبات العمل والتغيرات في الأسواق الخارجية بشرط اعلام الطرف الثاني ويحق للطرف الأول حال امتناع أو ماطلة الطرف الثاني للتوقيع على الاتفاقية الجديدة أن يُوقِف التعامل معه ويُغلق حسابه بعد تسديد الطرف الثاني لكامل الالتزامات المترتبة عليه.

سابعاً: فسخ الاتفاقية وفض المنازعات:-

1. يحق للطرف الأول إنهاء أو فسخ هذه الاتفاقية في حال مخالفة الطرف الثاني للقوانين والأنظمة المعمول بها وفي حالات الاشتباه المرتبطة بالجرائم الاقتصادية كغسل الاموال وغيرها.
2. يحق للطرف الثاني إنهاء أو فسخ هذه الاتفاقية بعد تصفية محفظته وسداد كامل الالتزامات المترصدة عليه و اعلام الطرف الأول بأنه يرغب بإنهاء تعامله في الأسواق الخارجية مع ضمان حق الطرف الأول بالمطالبة بأي التزامات قد تطرأ بعد فسخ هذه الاتفاقية.
3. تُعتبر عودة الطرف الثاني للتداول في الأسواق المالية الخارجية بعد تصفية محفظته اقرار منه بالموافقة على الاتفاقية التي قام بالتوقيع عليها سابقاً وعلى التعديلات التي طرأت عليها.
4. في حال نشأت أية خلافات عند تطبيق هذه الاتفاقية أو تفسيرها، يتم تسجيل اعتراضات الطرف الثاني وحل الخلافات وفق التسلسل التالي (إدارة شركة الوساطة للأوراق المالية ثم الهيئة ثم المحاكم الفلسطينية).

وفقاً لهذه الشروط فقد تم توقيع الاتفاقية بين الطرفين بايجابهم وقبولهم حسب الأصول بتاريخ :

الطرف الثاني: (المستثمر/ممثلته)

الطرف الأول: شركة الوساطة للأوراق المالية

الختم والتوقيع

الختم والتوقيع